دور مبادئ وآليـــات الحـــوكمة فـــي تحســـين الأداء المالي
دراسة تطبيقية في شركة التامين الوطنية

The role of principles and governance mechanisms in improving financial performance : An applied study at the National Insurance Company

أ.م.د. زينب شلال عكار
جامعة البصرة /كلية الإدارة والاقتصاد
zainab.shalal@yahoo.com

أ. م وفاء علي سلطان
جامعة البصرة /كلية الإدارة والاقتصاد
Wafa94859@gmail.com

تاريخ استلام البحث 5/ 3/2020 تاريخ قبول النشر 13/ 4 /2020 تاريخ النشر 29 / 9 /2020

المستخلص :

انطلق البحث من خلال فرضية رئيسية مفادها "لايوجد اثر ذي دلالة معنوية بين آليات الحوكمة وتحسين الأداء المالي لشركة التامين الوطنية "،من خلال الإجابة على التساول التالي "كيف تسهم آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركة التامين الوطنية" ولغرض الوصول إلى تحقيق أهداف البحث واثبات فرضياتهم الاعتماد على استمارة استبيان لغرض استطلاع أراء العينة والمتمثلة بالموظفين في شركة التامين الوطنية ولقد تم تحليل البيانات بالاعتماد على برنامج Spss ، ولقد تم دراسة علاقات الارتباط والأثر بين المتغيرات . وقد اعتمد البحث على المتغير المستقل المتمثل باليات الحوكمةوالذي يضم (مجلس الإدارة ، أدارة المخاطر ، المراجعة الداخلية ، المراجعة الخارجية ، الخبير الاكتواري) ومتغير تابع والذي يمثل (تحسين الأداء المالي) ، ولقد توصل البحث إلى العديد من الاستنتاجات :- تعد الحوكمة مرجعا لصنع السياسات التي تعتمد الأطر القانونية والتنظيمية لنظام الحوكمة في الشركات من خلال المساهمة في جذب المستثمرين الأجانب والمحليين ، ويتوفر لدى شركة التامين الوطنية خبير اكتوري مستقل عن مختلف الأطراف ذات المصلحة ويهتم بضبط المركز المالي لشركة التامين الوطنية .

***الكلمات المفتاحية** : الحوكمة ، الأداء المالي، شركة التامين الوطنية*

Abstract

The research was launched through a main hypothesis that "there is no significant effect between governance mechanisms and improving the financial performance of the National Insurance Company", by answering the following question "How does governance mechanisms contribute to improving the financial performance of the National Insurance Company" and for the purpose of achieving the goals of the research and proving Their hypotheses relying on a questionnaire for the purpose of polling the opinions of the sample and represented by the employees of the National Insurance Company.

The research relied on the independent variable of governance mechanisms, which includes (the board of directors, risk management, internal audit, external audit, actuary) and a dependent variable which represents (improving financial performance), and I have reached many conclusions: - Governance is a reference for policy makingWhich adopts the legal and regulatory frameworks for the corporate governance system by contributing to

attracting foreign and local investors. The National Insurance Company has an independent actuarial expert from the various interested parties and is interested in controlling the financial position of the National Insurance Company

***Key words**: Governance, financial performance , National Insurance Company*

المقدمة:

ظهرت حوكمة الشركات في الدول المتطورة نتيجة القصور الذي تخلل القوانين والتشريعات والإحكام التي تنظم وتسيطر على ممارسة الأعمال التجارية ، والتي أدت في كثير من الأحيان إلى حالات العسر المالي والإفلاس للعديد من الشركات الضخمة وخروجها من نطاق الأعمال . وفي قطاع التامين هناك العديد من حالات التعثر والإفلاس والفشل المالي لشركات التامين ، فضلا عن اندماج بعض شركات التامين،لكي تتمكن هذه الشركات من مواجهة التزاماتها المالية والمحافظة على بقاءها واستمراريتها والمحافظة على ملاءتها المالية تلافيا لمزيد من التعثر والإفلاس وأثارهما السلبية . وشركات التامين كغيرها من الشركات المالية تهدف إلى التطبيق الأمثل لحوكمة الشركات ، ونظرا لتميز شركات التامين ببعض الميزات التي جعلتها فريدة ومتميزة فقد قامت الهيئات والجمعيات الخاصة بالتامين بتقديم بعض الآليات الداخلية والخارجية التي يمكن الوصول من خلالها إلى حوكمة شركات التامين بشكل يتلاءم مع تحسين أداءها بصوره عامه والأداء المالي بصوره خاصة . لذا ركز البحث على آليات الحوكمة وأثرها في تحسين الأداء المالي في شركة التامين الوطنية .

المبحث الأول

منهجية البحث والدراسات السابقة

أولا :- منهجية البحث

1- مشكلة البحث :-

تكمن مشكلة البحث بتطبيق حوكمة الشركات والإفصاح من قبل الشركات على النحو الذي يؤدي إلى زيادة مستوى الكفاءة في الشركات ، حيث يشير الأدبيات والدراسات التجريبية على وجود علاقة بين حوكمة الشركات وتحسين الأداء المالي للشركات ، إذ إن افتقار الشركات للإفصاح والشفافية يسهم في ضعف قدرة الشركة في توفير مناخ ملائم للاستثمار ، وبالتالي انخفاض الأداء المالي لشركة التامين ، لذا تتمحور مشكلة البحث بالتساؤلات التالية :-

أ- كيف تسهم الحوكمة في تحسين الأداء المالي في **شركة التامين الوطنية** .

ب- هل هناك علاقة بين حوكمة الشركات وتحسين الأداء المالي **لشركة التامين الوطنية**.

2- أهمية البحث :-

تبرز أهمية البحث في كونه من المواضيع المهمة في بيئة الأعمال بفعل طبيعة المعلومات الشاملة التي يطرحها البحث حول حوكمة الشركات وما لها من دور وثيق في النشاط الاقتصادي وبأهم القطاعات الاقتصادية الحيوية من خلال توفير نظام كفء يكفل تدفق المعلومات ضمن أطار تحكمي ، وما يترتب على التطبيق الفعال لحوكمة الشركات من تحقيق العدالة والشفافية وانعكاس ذلك على تحسين الأداء المالي للشركات.

3- **أهداف البحث** :- يمكن تحديد أهداف البحث بالنقاط الآتية

أ- التعرف على الإطار ألمفاهيمي للحوكمة في شركات التامين.

ب- التعرف على مدى مساهمة حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي لشركات التامين .

ت- إمكانية الربط بين حوكمة الشركات وتحسين الأداء المالي لشركات التامين.

ث- التوصل إلى اليات الحوكمة التي يمكن ان تستخدمها شركات التامين من اجل تحسين ادائها المالي

4- فرضية البحث :

ا- الفرضية الرئيسية الأولى :-لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين آليات الحوكمة وتحسين الأداء المالي،وتنبثق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

- لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مجلس الإدارة وتحسين الأداء المالي.
- لاتوجد علاقة ارتباط معنوية بين أدارة المخاطر وتحسين الأداء المالي.
- لاتوجد علاقة ارتباط معنوية بين المراجعة الداخلية وتحسين الأداء المالي
- لاتوجد علاقة ارتباط معنوية بين المراجعة الخارجية وتحسين الأداء المالي .
- لاتوجد علاقة ارتباط معنوية بين الخبير الاكتواري وتحسين الأداء المالي.

2-الفرضية الرئيسية الثانية:- لايوجد علاقة اثر ذي دلالة معنوية بين آليات الحوكمة وتحسين الأداء المالي . وتنبثق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية :

- لايوجداثر ذي دلالة معنوية بين مجلس الإدارة وتحسين الأداء المالي .
- لايوجد اثر ذي دلالة معنوية بين إدارة المخاطر وتحسين الأداء المالي .
- لايوجد اثر ذي دلالة معنوية بين المراجعة الداخلية وتحسين الأداء المالي .
- لايوجد اثر ذي دلالة معنوية بين المراجعة الخارجية وتحسين الأداء المالي .
- لايوجد اثر ذي دلالة معنوية بين الخبير الاكتواري وتحسين الأداء المالي .

5- أنموذج البحث :-

في ضوء منهجية البحث يمكن توصيف أنموذج البحث من متغير مستقل رئيسي يتمثل باليات حوكمة الشركات والذي تنبثق منه خمس متغيرات فرعية والتي تتمثل (مجلس الإدارة، إدارة المخاطر، المراجعة الداخلية ، المراجعة الخارجية ، الخبير الاكتواري) ومتغير تابع والذي يتمثل (تحسين الأداء المالي)

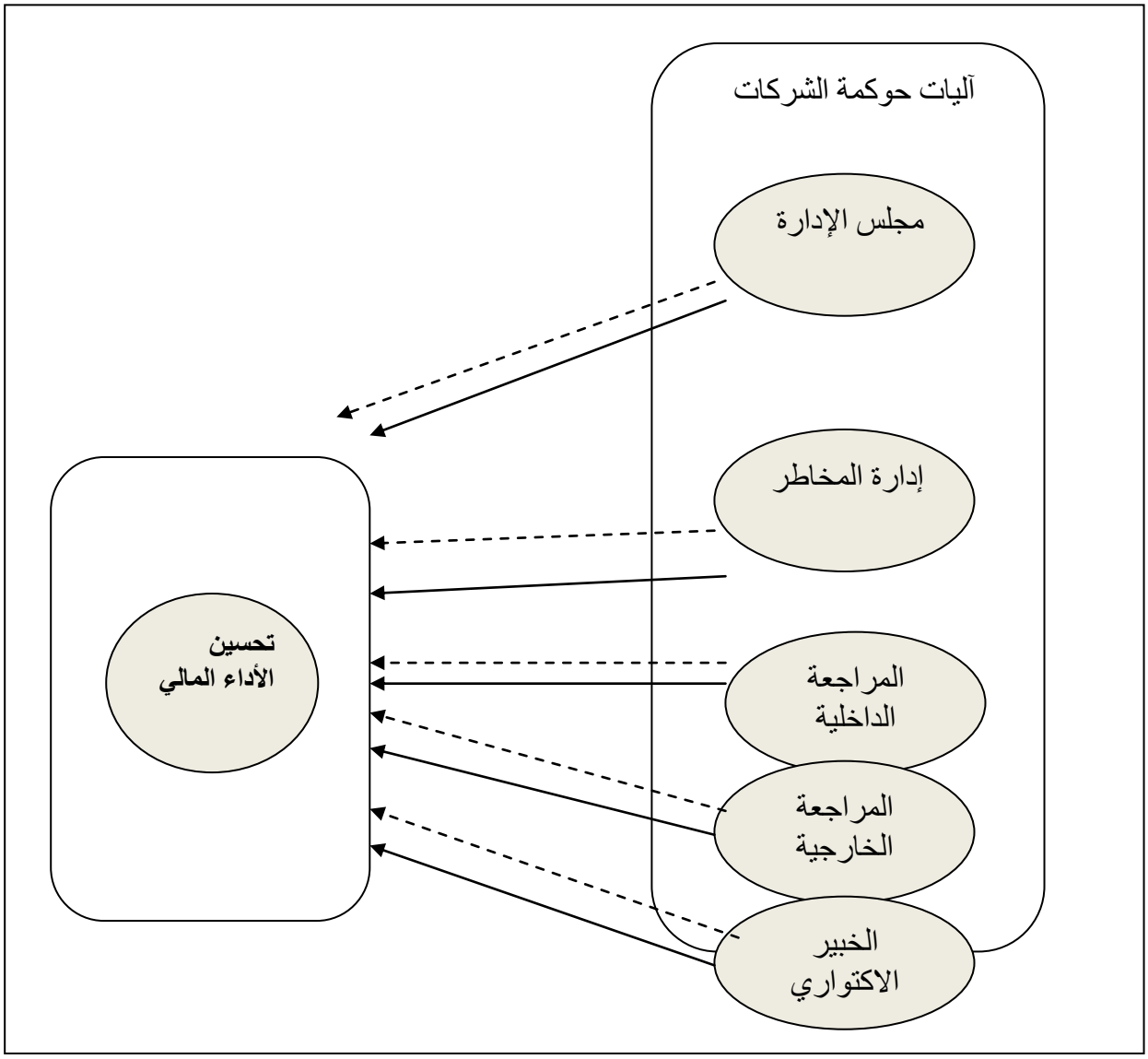

المصدر :- من أعداد الباحثان

6- <u>أدوات جمع وتحليل البيانات</u>

لقد اعتمد البحث في جمع البيانات والمعلومات للوصول إلى الأهداف والإجابة عن تساؤلات البحث من خلال استبيان منشور (نسيمة ،2017) ، ومن اجل التعرف على إجابات العينة تم استخدام مقياس مناسب لتصنيف وتقييم الإجابات المرفقة وهو مقياس ليكارت الخماسي ويتمثل في تحديد مجموعة من العبارات التي تصف الموضوع المراد تقييمه اتجاه الموظفين .

ثانيا :- الدراسات السابقة :-

1- دراسة (إبراهيم وكريم ،2008) **حوكمة الشركات ضرورة إستراتيجية لمنظمات الألفية الجديدة ، دراسة تحليلية في عدد من منظمات صناعة خدمات التامين ألعامه**

تهدف الدراسة إلى تحليل محددات التطبيق الفعال لحوكمة الشركات في عدد من منظمات صناعة خدمات التامين وقد اعتمدت الدراسة في جمع البيانات الخاصة بمتغيرات البحث على وفق أداة استبانه تم تطبيقها ضمن قطاع التامين وقد توصلت الدراسة إلى نتائج تؤكد على أهمية أعادة هيكلة صناعة التامين لتجنب المحددات الداخلية والخارجية لتنفيذ هياكل حوكمة فعالة وفقا للمعايير الدولية والتي ستسهم في تحقيق التنمية المستدامة والميزة التنافسية للصناعة .

2- دراسة (الهام وليلى ،2014) **الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية : حالة المؤسسة الجزائرية الجديدة للتعليب (NCA) بالروبية .**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الإطار ألمفاهيميللحوكمة ومنافع تطبيقها بالمؤسسات ومحاولة أبراز مساهمتها في تحسين الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية في خلال دراسة حالة مؤسسة (NCA) روبية بالجزائر . ولقد توصلت الدراسة إلى إن الحوكمة تساهم في تحسين وتطوير الأداء المالي للمؤسسة من خلال :- زيادة فرص التمويل الخارجي ، زيادة قيمتها ، وتخفيض مخاطر ألازمة المالية وتحسين العلاقة مع كل أصحاب المصالح ، كما أكدت الدراسة على إن الشفافية ذات دور كبير في جذب رأس المال كما إن التواصل المنظم مع أفراد المنظمة وحل الصراعات من أهم عوامل نجاحها .

3- دراسة (نسيمة ، 2017) **دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التامين – دراسة حالة الصندوق الوطني لتعاضد ألفلاحي لام البواقي CRMA.**

هدفت هذه الدراسة إلى أبراز اثر الحوكمة في تحسين الأداء المالي للصندوق الوطني لتعاون ألفلاحي بأم البواقي ، ذلك من خلال معرفة اثر تطبيق آلياتالحوكمة في تحسين الأداء المالي وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود اثر لآليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي إلى الصندوق الوطني لتعاون ألفلاحي بأم البواقي .

4- دراسة (الأحمد واحمد ،2017) **اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات ومبادئها في تحسين الأداء المؤسسي بالتطبيق على إحدى الشركات المساهمة في محافظة السليمانية .**

تهدف الدراسة إلى فهم قواعد الحوكمة ونشأتها وتطويرها وأهميتها ومبرراتها ، فضلا عن استعراض أهم آلياتها مع التركيز على دورها في تحسين الأداء المؤسسي ، ولقد اعتمدت الدراسة على توزيع استمارة استبانه على بعض المساهمين والموظفين في إحدى الشركات المساهمة في محافظة السليمانية بهدف التعرف على مدى تطبيق قواعد الحوكمة ومبادئها وعلاقة الشركة مع الأطراف الأخرى ، ولقد توصلت الدراسة إلى إن أدارة الشركة تعمل لتفعيل مصالحها الشخصية وعدم الاهتمام بمصالح المساهمين وبعض الأطراف الخارجية والتي تعد في صلب تطبيق قواعد الحكومة المصرفية .

5- دراسة (مشكور وعبد ،2018) **نظام حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية " مدخل معاصر للإصلاح المالي والإداري " في العراق دراسة عملية في عينة من القطاعات العامة والخاصة .**

تهدف الدراسة في إطارها النظري إلى عرض مفاهيمي حول نظام حوكمة الشركات وأهميته ، فضلا عن مفهوم جودة المعلومات المحاسبية ومن ثم توضيح طبيعة العلاقة بين نظام الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية في عملية الإصلاح المالي والإداري ، ولقد اعتمد البحث على أعداد استبانه تم توزيعها على أراء عينة من العاملين في الشركات والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص لغرض أثبات فرضيتها ، ولقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط وتأثير بين نظام حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية لغرض الوصول إلى هدف أصلاح الفساد المالي والإداري الذي يعم اغلب اقتصاديات الوحدات الاقتصادية في العراق ، كما أكدت الدراسة على ضرورة تطبيق نظام حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية على حد سواء لما لها من علاقة ارتباط وتأثير على عملية الإصلاح المالي والإداري في العراق .

6- دراسة (Gillan ,et.al,2007)**(Trade offs in corporate Governance :- Evidence from board structures and charter provision)**

المقايضات في حوكمة الشركات :- دليل في هياكل مجلس الإدارة وتجهيز الميثاق

تمت الدراسة في (2300) شركة خلال أربع سنوات ، ولقد اهتمت الدراسة بهياكل مجلس الإدارة واستخدام أحكام الميثاق للشركات عينة الدراسة ، ووجدت الدراسة بان الشركات تشترك في استخدامها لآليات وقواعد ومعايير موحدة ، ويمكن قياس أداء عملها من خلال قوانين الدولة التي أسست الشركة أو التي تحكمها ، كما أظهرت الدراسة بان العديد من الشركات لها مجالس أدارة قوية وبالتالي يمكن إن تنضم ضمن أحكام ميثاق الأمم المتحدة ، ومن جانب أخر فان الشركات التي لها مجلس أدارة اقل قوة تميل إلى ضعف تطبيق ميثاق الأمم المتحدة .

المبحث الثاني

الإطار الفلسفي لحوكمة الشركات والكفاءة النسبية

أولا :- ماهية حوكمة الشركات وأهميتها ومبادئها

ترتب على الإفصاح التي تقدمت به الشركتين (Enron,World com)الأمريكتين عام (2002) عن حدوث أزمة ، وعلى اثر ذلك دخلت حوكمة الشركات حيز شركات الأعمال وبدأ المديرين التنفيذيين وأصحاب المصالح يظهرون ما يطلق عليه " انجيل الحوكمة " ، ولقد تزايد الاهتمام بالمضامين الإستراتيجية والمالية لحوكمة الشركات بوصفها التزاما إستراتيجيا جديدا لتدعيم تنافسها وتعزيز قدرتها في تحقيق المزايا التنافسية المستدامة (إبراهيم وكريم ،2008: 159) فضلا عن انهيار الشركات واكتشاف حالات من الفساد المالي والاحتيال التي تم تنفيذها من قبل المسئولين التنفيذيون لهذه الشركات نتيجة ضعف استقلالية أعضاء مجلس الإدارة والمدققين الداخلين والخارجين العاملين في هذه المؤسسات ، وبدخول الحوكمة إلى الأسواق العالمية الرئيسية أو ما يطلق عليه صندوق النقد والبنك الدوليين تحت تسمية (Corporate Governance)، وان مصطلح الحوكمة فرض نفسه واوجد ذاته قسرا وطواعية ولفظة الحوكمة لغويا مستمدة من الحكومة وتعني الانضباط والرقابة والحكم ولتفسير مفهوم الحوكمة مثلا دولة لا يوجد فيها

حكومة مركزية قوية فما الذي يحدث ؟ هو الانفلات في كل شيء وخروج الأمور عن السيطرة (حماد ،2005: 25) .
ولقد اختلف الباحثون والمتخصصون في تحديد مفهوم دقيق للحوكمة ومنها المفاهيم الآتية :-

جدول (1)

المفاهيم الأساسية للحوكمة وفق التسلسل الزمني

ت	المفهوم	المصدر
1	يشير إلى الحوكمة بأنها وضع هيكل يسمح بقدر كبير من الحرية في ظل سلطة القانون وتشمل التغيرات الأساسية تبنى المعايير الدولية للشفافية والوضوح والدقة في البيانات المالية حيث يتمكن الدائنون والمقرضون من مقارنة احتمالات الاستثمار بسهولة	(Sophie& Richard,2007:497)
2	وهي تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والمدراء والمساهمين وأصحاب المصالح	جودة ، 2008: 16
3	تعد الحوكمة مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة (مثل حملة السندات ، العمال ، الدائنون ، المواطنين) من ناحية أخرى	سليمان ، 2009: 15
4	عرفت الحوكمة من قبل معهد المراجعين الداخليين الأمريكي بأنها العمليات التي تتم من الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح المختلفة من اجل توفير التشريع على أدارة المخاطرة ومراقبتها والتأكيد على كفاءة الضوابط لانجاز الأهداف والمحافظة على قيم المؤسسة من خلال تطبيق حوكمة الشركات فيها	المشهداني وطالب ،2011: 25
5	مجموعة من المبادئ والقواعد التي تعمل على تحقيق المصالح بين جميع الأطراف المتعاملة مع المؤسسة من أدارة ومساهمين وأية أطراف أخرى ذات علاقة بالمؤسسة	الشيخ ،2012: 14
6	تعرف الحوكمة من قبل مؤسسة التمويل الدولية بأنها مجموعة الهياكل والعمليات اللازمة لتوجيه وضبط الشركات وتوزيع الحقوق والواجبات بين المشاركين الرئيسين في الشركة بمن فيهم المساهمين ، وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء وكذلك تحديد القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات بشان أمور الشركة	براهمة ،2014: 7

المصدر :- من أعداد الباحثان بالاستناد على المصادر العلمية

وفي ظل المفاهيم السابقة فان لنظام الحوكمة العديد من الفوائد في المجالات المالية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية وغيرها :- (يحياوي وبو حديد ،2014: 64)

فمن الناحية القانونية تعتبر الحوكمة مهمة لأنها تعمل على ضمان حقوق الأطراف المختلفة ، آذ إن التشريعات المنظمة لعملها تعد الركيزة الأساسية لأطر واليات الحوكمة في المؤسسات ، حيث تنظيم القوانين واللوائح الداخلية بشكل محدد ودقيق العلاقات بين الأطراف ذات العلاقة في المنظمة (قوانين الشركات ، المنافسة ، الضرائب) أي إن أهميتها قانونيا تتجلى من خلال التغلب على سلبيات تنفيذ التعاقدات التي يمكن إن تنشأ نتيجة الممارسات السلبية التي تنتهك صيغ العقود المبرمة .

ومن الناحية الاقتصادية يبرز دور وأهمية الحوكمة في كونها ضمان لرفع الأداء المالي وتخصيص أموال المؤسسة ، تدعيم المركز التنافسي للمؤسسة من خلال كسب ثقة أصحاب المصالح في السوق بالإضافة إلى كونها تساعد على جذب الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية .

إما من الناحية الاجتماعية باعتبار إن المنظمة نظام مفتوح تؤثر وتتأثر بالحياة العامة حيث إن أدائها يمكن إن يؤشر الوظائف والمدخرات ، فان الحفاظ على هذه المؤسسات وحسن أدارتها يعتبران عنصران جوهريان في معادلة الأداء الاجتماعي . إما الفوائد التي تقدمها حوكمة المؤسسات فهي :- (يحياوي وبو حديد ،2014: 64)

1- زيادة القيمة السوقية للمؤسسة وتصنيفها .

2- زيادة القوة التنافسية وجذب المساهمين والمستثمرين الجدد .

3- مصداقية أعلى وتعزيز ظروف وتسهيلات الاقتراض وتكلفة رأس المال .

4- فرص استثمارية جديدة وجذب عمالة أفضل .

فضلا عن المفاهيم السابقة والأهمية التي تم تحديدها من قبل الباحثين والمتخصصين فان هناك العديد من الخصائص لحوكمة الشركات والتي تتمثل بالاتي :- (مشكور وعبد ،2018: 11)

1- وجود مجلس أدارة قوي وفعال ينفذ مسؤولياته بأمانه وسلامه .

2- تهيئة رئيس تنفيذي مؤهل يتم اختياره من قبل مجلس الإدارة ، ويتم منحه كامل السلطات والصلاحيات ولإدارة أعمال الشركة .

3- يتم تحديد الأعمال المطلوب تنفيذها من قبل المدير التنفيذي وبموافقة مجلس الإدارة .

4- اختيار نموذج عمل جيد من قبل المدير التنفيذي وفريق الإدارة ، فضلا عن توجهات مجلس الإدارة وموافقته .

5- الإفصاح والشفافية عن أداء الشركات للمساهمين والمجتمع الحالي .

وفي ظل الخصائص لحوكمة الشركات فان للحوكمة ركائز أساسية وتتمثل بثلاث ركائز أساسية وتحدد بالاتي :-

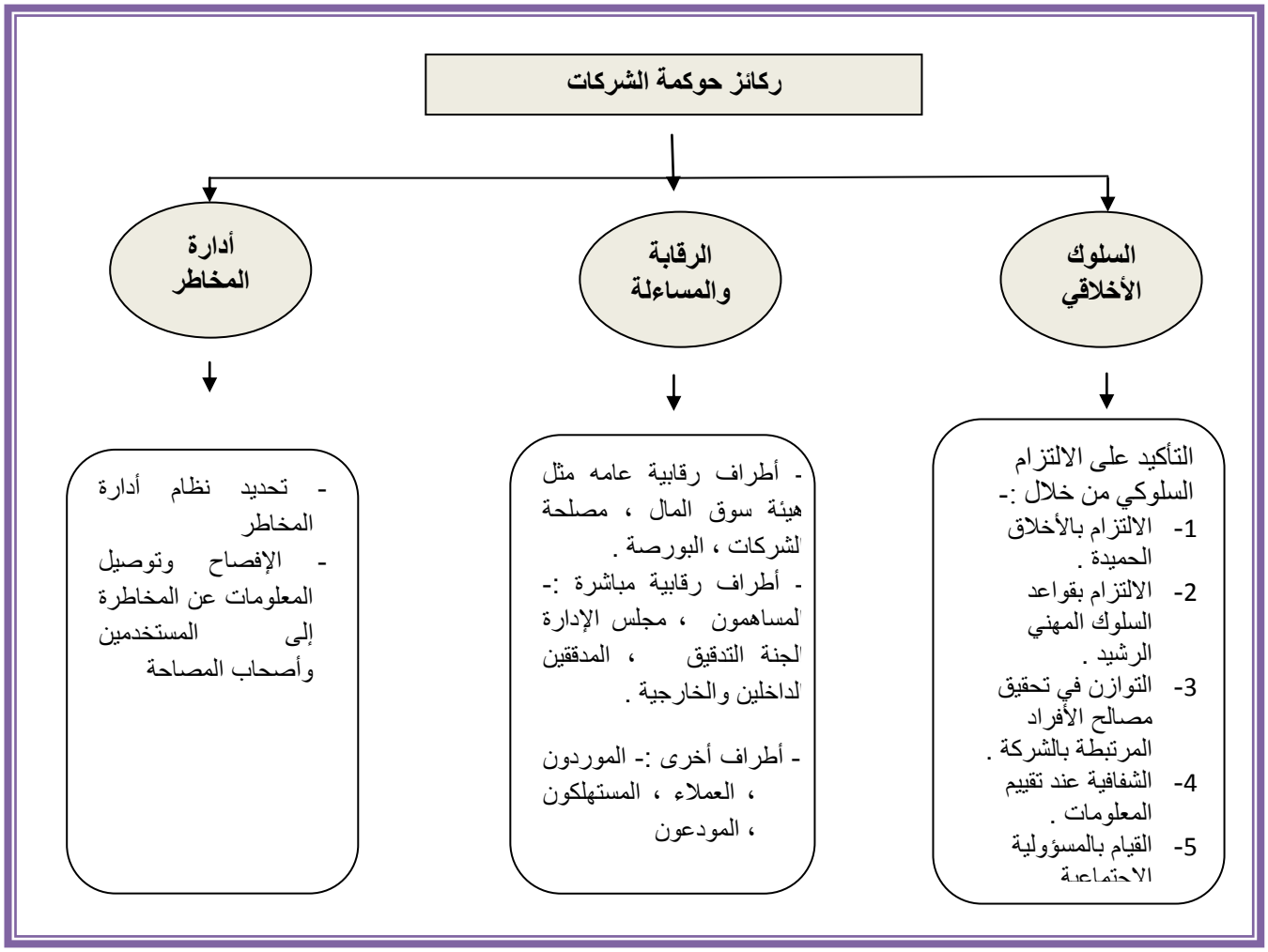

الشكل (2)

ركائز حوكمة الشركات

المصدر :- طارق ، عبد العال حماد ، حوكمة الشركات (المفاهيم ، المبادئ ، التجارب ، تطبيقات الحوكمة في المصارف) ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2005، ص 47 .

فالسؤال الذي يثار حول هل هناك دعائم أساسية ينبغي توفرها لتدعيم ونجاح عمليات حوكمة الشركات :- للإجابة عن هذا التساؤل لابد من تحديد المقومات الأساسية لحوكمة الشركات وهي كالأتي :- (الأحمد واحمد ،2017 :209)

1- أعداد القوانين واللوائح الخاصة لضبط الأداء الإداري للشركات .

2- توفير لجان أساسية ومنها لجنة المتابعة لمجلس الإدارة لمتابعة أداء الشركة .

3- تشخيص دقيق للسلطات والمسؤوليات بالهيكل التنظيمي للشركة .

4- إعداد نظام للتقارير فعال يتصف بالشفافية والوضوح في الإفصاح عن المعلومات .

5- وجود جهات رقابية تشرف على أداء الشركة .

بينما أوضح (مشكور وعبد ،2018: 12) العديد من مقومات حوكمة الشركات :-

1- وضح الرؤيا لتحديد المعالم الإستراتيجية للنقابة مع الأدوات التي تهدف إلى تحقيق الرؤيا وذلك من خلال تفسيرها إلى خطط وأهداف قصيرة وبعيدة المدى .

2- تحديد هيكل تنظيمي يضم كلا من مناطق السلطة والمسؤولية ، ويعزز مجموعة من الأنظمة كنظام داخلي للرقابة ثم بعد ذلك نظام محاسبة المسؤولية يوفر المؤشرات المالية وغير المالية التي تخدم كمعيار للمساءلة وتقويم الأداء .

3- أعداد لجنة تدقيق تتمتع بالصلاحيات الكاملة وفي ظل مناخ ديمقراطي يوفر حق الممارسة ودورها الرقابي على أعمال مدققي النقابة الداخلي والخارجي ثم بعد ذلك وهو الأهم الذي يتمثل في متابعة تقاريرهم للتأكيد عن قيام إدارات النقابات بتنفيذ ما تحويه تلك التقارير من مقترحات وتوصيات .

4- تهيئة نظام فعال للتقارير يتسم بالشفافية وبقدر يكفل توفير المعلومات المناسبة عن أداء النقابة ليس لأدارتها وأعضاءها فحسب ، وإنما كذلك لجميع الأطراف الأخرى ذات العلاقة والذين يستخدمون البيانات المالية المنشورة للنقابة والتي تسهم في اتخاذ القرارات والتي تتمثل " المقترضين ، الزبائن ، الموظفين ، الجهات الحكومية ذات المصلحة "

كما يثار تساؤل حول ما هو الأثر التي يمكن إن يتحقق بحوكمة الشركات ؟ وللإجابة عن هذا التساؤل لابد من تحديد أهمية حوكمة الشركات :- برزت أهمية حوكمة الشركات استجابة لما خلفته ألازمات المالية والاقتصادية في عديد من منظمات الأعمال سواء في الاقتصاديات الناشئة أو المتقدمة ، وتبرز أهمية حوكمة الشركات بالنقاط الآتية :- (إبراهيم ،2008: 259) (الأحمد واحمد ،2017: 208)

1- يولد التطبيق الفعال لهياكل حوكمة الشركات إلى حل مشكلة الوكالة[1] وتحقيق أفضل المبادلات بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لمنظمات الأعمال والحد من استقلال السلطات وتحسين ممارسة المسؤوليات لتحقيق الاستخدام الكفوء للمواد الإستراتيجية .

2- تعد حوكمة الشركات عملية ضرورية لضمان تحقيق أهداف الشركات ، ولاسيما ما يتعلق بتفعيل دور الجمعيات ألعامه للمساهمين لتحديد مسؤولياتهم وحماية دورهم الرقابي على أداء مجلس الأداء والمدراء

[1]- مشكلة الوكالة :- وتعني فصل الإدارة عن الملكية بفعل نمو وتوسع الأعمال

التنفيذيين لهذه الشركات بما يكفل حماية حقوق أصحاب المصالح والتي تنبثق أهميتها من النقاط الفرعية الآتية :-

- الاستقلالية والحيادية لكافة العاملين في الشركات بمختلف المستويات التنظيمية .
- تحجيم الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن والاعتماد على الضوابط التي تمنع حدوث الأخطاء وتفادي تكاليف حدوثها .
- الاستفادة من نظام الرقابة الداخلي والتأكيد على استقلالية وموضوعية المدققين الخارجين لضمان عدم تأثرهم بأي ضغوط من جانب مجلس إدارة الشركة إي من الأطراف الأخرى .

3- تسهم حوكمة الشركات في تعظيم القيمة السوقية للأسهم خاصة ، وتدعيم القدرات التنافسية للشركات في أسواق المال .

4- تطبيق برامج الخصخصة بكفاءة وحسن توجيه الحصيلة منها إلى الاستخدام الأمثل لها ، منعا لأية حالة فساد التي يمكن إن تكون مرتبطة بذلك .

5- تهيئة مصادر تمويل محلية او عالمية للمؤسسات من خلال الجهاز المصرفي أو أسواق المال وخاصة في ظل تزايد سرعة حركة انتقال التدفقات الرأسمالية .

6- الابتعاد عن المشاكل المحاسبية والمالية وتحقيق الدعم والاستقرار لنشاط المؤسسات العاملة في الاقتصاد .

فضلا عن ما تقدم فقد حدد (حماد ، 2005: 55) أهم القواعد التي تقوم عليها حوكمة الشركات وهي كالأتي :-

1- الانضباط (Discipline) :- ويعني أتباع قواعد السلوك الأخلاقي المناسب وتبني قوانين وتشريعات وتعليمات توضح الحقوق وتحدد الواجبات وهي تعد صمام الأمان الرئيسي الضامن للحكومة .

2- الشفافية (Transparency) :- وتشير إلى أعطاء صورة واضحة وحقيقية لكل ما يحدث ، بما يضمن الثقة والنزاهة والموضوعية في كافة إجراءات الشركة ، وطرح كافة المعلومات المتاحة لكل الأطراف المتعاملة مع الشركة عن طريق الإفصاح السليم في الوقت المناسب .

3- الاستقلالية (Independence) :- وهي إلية تعمل على إلغاء التداخل في المصالح بين الأطراف المشاركة ، ويتم ذلك من خلال تشكيل المجالس وتعين اللجان والتي تستعين بمدقق خارجي مستقل وكفؤ ومؤهل يعمل على تدقيق القوائم المالية وقياس أداء الشركة بعدالة وصدق .

4- المسائلة (Accountability) :- وتعني تقييم وتقدير دور مجلس الإدارةوالإدارة التنفيذية وعدم التساهل مع أي عملية تزوير أو فساد أو تلاعب أو احتيال أو الضرر حاضرا أو مستقبلا أو هي قاعدة تقضي بمحاسبة متخذي القرارات في الشركة أو الذين ينفذون الأعمال عن نتائج قراراتهم وأعمالهم اتجاه الشركة والمساهمين .

5- **المسؤولية (Responsibility)** :- وتعني تهيئة هيكل تنظيمي واضح يحدد مسؤولية ويحاسب المسؤولين ومتخذي القرارات أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في الشركة وفق الصلاحيات المناطه لهم والواجبات المحددة .

6- **الأنصاف (Fairness)** :- التأكيد على حقوق مختلف أصحاب المصالح في الشركة من خلال المساواة وعدم التحيز أو ضمور المعلومات الصالحة لأي فئة وتوفير معاملة متكافئة للمساهمين .

7- **المسؤولية الاجتماعية (Social Responsibility)** :- وتعني التوجه إلى الشركة باعتبارها المواطن الجيد من خلال رفع الوعي الاجتماعي وبمستوى عالي من السلوك المثالي والقيم للعاملين في الشركة .

8- **الوضوح (Clarity)**:- ويعني الإفصاح عن التقارير والقوائم المالية بشفافية وعدالة عند أعدادها ولتحقيق ذلك يتطلب من الإدارة أو عن طريق لجنة التدقيق تحري الفهم العام للقوائم المالية .

إما فيما يتعلق بمعايير حوكمة الشركات فقد سعت العديد من المنظمات الدولية إلى دراسة وتحليل المعايير والمبادئ الأساسية لتطبيق حوكمة الشركات ومنها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وبنك التسويات الدولية (BIS)ممثلا لجنة بازل ومؤسسة التمويل الدولية وبورصة نيويورك وبورصة طوكيو ، ولم تحدد معايير موحده تحكم أداء شركات الأعمال وذلك باختلاف وجهات النظر ويمكن إيضاحها بالاتي :- (إسماعيل ،2015: 49) (صهيون ،2015: 26) (الأحمد واحمد ،2017: 208) (إبراهيم وكريم ، 2008: 164)

1- **وجود أساس فعال لحوكمة الشركات** :- تسعى حوكمة الشركات إلى تعزيز شفافية الأسواق المالية وكفاءتها ، فضلا عن التناسق مع إحكام القانون وان يحدد بوضوح هيكل المسؤوليات وتوزيع السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة .

2- **مبدأ المحافظة على حقوق المساهمين** :- ويشير إلى مدى توفر وسائل نقل وتحويل ملكية الأسهم التي تضمن حقوق المساهمين ، فضلا عن التصويت وانتخاب مجلس الإدارة في الجمعية العمومية ، وقدرة المساهمين على الحصول على المعلومات المالية والتقارير السنوية ، واستطاعتهم ممارسة رقابة الأداء في الشركة والحصول على مقسوم أرباح سنوي ، إذ يعني توفر هذه الحقوق حماية المساهمين والعكس صحيح .

3- **مبدأ أصحاب المصالح في حوكمة الشركات** :- يوفر سياق حوكمة الشركات الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح التي تم تحديدها وفقا للقانون ، وان يعمل على تشجيع التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة بهدف الحصول على المعلومات الملائمة والصحيحة ، فضلا عن الحصول على التعويضات في حال انتهاك حقوقهم والمشاركة في الرقابة على أداء الشركات .

4- **مبدأ المساواة في المعاملة بين المساهمين** :- يكفل أطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين باختلاف الحجم والجنسية حيث يحصل الجميع على الحقوق نفسها ، والمساواة في الحصول على المعلومات المطلوبة والإفصاح عن المصالح الخاصة بمجلس الإدارة والمدراء .

5- **مبدأ الإفصاح والشفافية** :- ويشير هذا المبدأ إلى الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بكبار المساهمين والإفصاح عن دور مجلس الإدارة والمديرين والتنفيذيين ومراقب الحسابات على إن يتم الإفصاح بطريقة عادلة لجميع أصحاب المصالح وفي نفس الوقت .

6- **مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة** :- ويتضمن هيكل مجلس الإدارة المسؤوليات القانونية والية اختيار أعضاءه ومهامه الأساسية ودوره في الأشراف على الإدارة التنفيذية والتأكيد على مبادئ الحوكمة الدقيقة للشركة .

ويثار تساؤل حول هل هناك محددات تعيق من التطبيق الجيد لحوكمة الشركات ؟ للإجابة عن هذا التساؤل بالفعل هناك نوعان من المحددات (الخارجية والداخلية) التي تؤثر على تطبيق حوكمة الشركات :- (سليمان ، 2009: 15)

جدول (2)

المحددات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات

ت	المحددات الداخلية	المحددات الخارجية
1	المناخ العام للاستثمار المنظم للأنشطة الاقتصادية في الدولة مثل القوانين والتشريعات والإجراءات المنظمة لسوق العمل والمؤسسات	القواعد والتعليمات والأسس التي تطبق داخل المؤسسة
2	تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس	وضع هياكل أدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل المؤسسات
3	وجود قطاع مالي كفوء (البنوك وسوق المال) يستطيع توفير اللازم للمشروعات وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) في أحكام الرقابة على المؤسسات	توزيع السلطات والمهام بين الجمعية ألعامه ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين من اجل تخفيف التعارض بين مصالح هذه الأطراف
4	وجود بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة مثل الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق والمراجعين والمحاسبين والمحامين والمؤسسات العاملة في سوق الأوراق المالية	زيادة الثقة في الاقتصاد القومي ، وتعميق دور سوق المال وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار والحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين
5	وجود مؤسسات خاصة بالمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والاستشارات المالية والاستثمارية	

المصدر :- سليمان ، محمد مصطفى ، دور حوكمة المؤسسات في معالجة الفساد المالي والإداري ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2009 ، 15 .

ثانيا :- الجهود الإقليمية والدولية في تفعيل حوكمة الشركات :-

أ- **الجهود الإقليمية :-**

وتعني بالجهود الإقليمية أي داخل المنطقة العربية ، إذ بعد عام 2001 فقد ظهر أول تقرير في مصر حول حوكمة الشركات والذي تم تحديده من قبل البنك الدولي بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية وهيئة سوق المال وسوق الأوراق المالية ، وقد شارك العديد من المراكز البحثية والشركات المحاسبية والاقتصاديين والقانونين ، حيث تم التأكيد على مبادئ حوكمة الشركات في مصر ، وبالتالي فان مصر كان لها السابقة في تحديد مبادئ حوكمة الشركات الخمسة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، كما كانت هناك محاولات لبعض الدول العربية كلبنان والأردن والمغرب العربي ودول الخليج العربي وتحديدا دولة الأمارات العربية والتي تمكنت من أنشاء معهد لحوكمة الشركات في مدينة دبي . (الباقي ، 2003: 56)

ب- **الجهود الدولية :-**

تبرز الجهود الدولية فيما يتعلق بحوكمة الشركات من خلال المنظمات الدولية ومنها مؤسسة التمويل الدولية (IFC)وهي مؤسسة تكونت في 2003 ووضعت مبادئ ومعايير للحوكمة في المؤسسات المختلفة ، ولجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية (BIS) والتي تهتم بالمصارف لكونها وسيط مالي في الاقتصاد ولذلك قامت بنشر دليل سنة 1999 يساعد المصارف ويشجعها على تبني مبادئ الحوكمة ، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وهي منظمة دولية تم إنشاؤها في باريس بموجب اتفاق موقع من قبل مجموعة من وزراء الدول (النمسا ، بلجيكا ، تركيا ، كندا ، فرنسا ، ألمانيا ، اليونان ، بريطانيا ، النرويج ، الولايات المتحدة الأمريكية ... وغيرها) والتي قدمت كلا منها مبادئ وأسس حوكمة الشركات ، والجدول الآتي يوضح أهم المعايير الدولية لحوكمة الشركات والتي أقرتها المؤسسات الدولية

جدول (1)

المعايير الدولية لحوكمة الشركات والتي أقرتها المؤسسات الدولية

ت	المؤسسة الدولية	المعايير الدولية لحوكمة الشركات
1	معايير مؤسسة التمويل الدولية (IFC)	التطبيق السليم للحكم في الشركة
2		إجراءات أضافية لضمان الحكم الجيد
3		توفير آليات أساسية لتحقيق الحكم الجديد عمليا
4		القيادة
5	معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية (BIS)	قيم الشركة ومواثيق الشرف
6		النجاح المقاس بالإستراتيجية
7		التنسيق بين مجلس الإدارة والإدارة العليا والمدققين
8		أدارة مستقلة للمخاطر ونظام ضبط داخلي صارم
9		توافق السلطات مع المسؤوليات
10		متابعة مراكز الخطر (تعارض المصالح ، كبار المساهمين)

11		نظام الحوافز المالية والإدارية للإدارة العليا
12		الشفافية في دخول وخروج المعلومات إلى الشركة
13	معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)	الإطار الفعال لحوكمة الشركات
14		المحافظة على حقوق حملة الأسهم
15		دور أصحاب المصالح
16		مسؤولية مجلس الإدارة
17		الإفصاح والشفافية
18		المعاملة العادلة لحملة الأسهم

المصدر : من أعداد الباحثين بالاستناد على (إبراهيم ، 2008: 165)

ثالثا :- مفهوم الأداء – الأداء المالي- تحسينه

يعد مفهوم الأداء داخل المنظمات شرطا أساسيا لاستمرار وبقاء المنظمة وعدم اندثارها ، ويعد مفهوم الأداء من المفاهيم التي نالت اهتماما من مختلف المراجع وعلى الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت مفهوم الأداء إلا انه لم يتم التوصل إلى أجماع حول مفهومه ، ويمكن تحديد مفهوم الأداء من خلال المفاهيم التالية :- يعرف لورينو الأداء بأنه " الفرق بين القيمة المقدمة للسوق ومجموع القيم المستهلكة وهي أنشطة و تكاليف مختلفة ، فبعض الوحدات تعتبر مستهلكة للموارد وتسهم سلبيا في الأداء الكلي عن طريق تكاليفها والبعض الآخر مراكز ربح وهي في وقت نفسه مستهلكه للموارد ومصدر للعوائد ، وتسهم بهامش من الأداء الكلي . (إبراهيم ، 2013: 105) وعرف الأداء من قبل (Miller&Bromiley) بأنه انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها (Miller& Bromiley,1990:759)ويعرف الأداء حسب المنظمة العالمية للتقيس(ISO9000) إصدار (2000) بأنه يشمل الكفاءة والفاعلية فهذه الأخيرة أي الفاعلية هي مدى بلوغ النتائج ، إما الكفاءة هي العلاقة بين النتيجة المتحصل عليها والموارد المستعملة (NormeISO 9000,2000:4) إما الأداء المالي فيعرف " مدى فاعلية وكفاءة المنظمة في تعبئة الموارد المالية وتوظيفها وتعد نسب التحليل المالي ومؤشرات التوازن المالي من ابرز مؤشرات الأداء المالي . (العبد ، 2014: 43) وهناك عدد من الخبراء والباحثين من حدد مفهوم الأداء المالي بأنه " وصف لوضع المنظمة المالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات والإيرادات والموجودات والمطلوبات وصافي الثروة . (طالب ،2011: 67) كما عرف الأداء المالي على انه مجموعة من الأساليب التي يمكن استخدامها من اجل تحديد قوة المؤسسة أو ضعفها ، وتستخدم النسب المالية بصورة رئيسية في هذا التحليل من اجل مقارنة الأداء المتحقق مع الأداء المتوقع ، ومعرفة نواحي الاختلاف بينهما ، ويؤدي الأداء المالي الجيد إلى تعظيم قيمة المؤسسة من خلال قيامها بالتشخيص الايجابي (نقاط القوة) والسلبي (نقاط الضعف) لاداءها المالي . (الحسيني وعبد الرحمن ،2008: 222) ومما تقدم يمكن القول إن الأداء المالي هو مدى بلوغ وتحقيق الأهداف المالية (تعظيم العائد وتخفيض التكاليف) عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المالية ، وباعتباره نظاما ديناميكيا متكاملا آذ لابد من أدارة عملياته والتحسين المستمر لها .

إما فلسفة تحسين الأداء فهي سياسة عامه تتبعها المنظمات الحديثة ، حيث يسود الاقتناع بضرورة التحسين المستمر لكافة العوامل التنظيمية المعتمدة في المنظمة ، حيث تعتمد أفضل الوسائل والطرق للانسجام بين التنظيم الداخلي ونمط

الإدارة وبين البيئة الخارجية ، كما يمكن تعريف تحسين الأداء على انه " استخدام جميع الموارد المتاحة لتحسين المخرجات وإنتاجية العمليات وتحقيق التكامل بين التكنولوجيا الصحيحة التي توظف رأس المال بالطريقة المثلى .

ويمكن استخدام مجموعة من الآليات لتحسين الأداء المالي للمنظمة وهما :-

1- **التحسين المستمر** :- تتمثل هذه الفلسفة بواسطة العنصر البشري ذو المهارة العالية كمحفز بشكل جيد عن طريق استعمال تكنولوجيا غير معقدة ، ويعرف التحسين المستمر كعملية تقوم بها فرق العمل تهدف إلى تطوير الأداء الشامل للمنظمة من خلال تحسين الجودة وإرضاء الزبائن ، وبالتالي ضمان التطور والنجاح على المدى الطويل وتتمثل مراحل التحسين المستمر فيما يلي :- (العقيلي ،2001: 137-142)

- التزام الإدارة بتشكيل لجنة لإدارة وقيادة عملية التحسين ووضع إستراتيجية لها .
- التخطيط من خلال :- تعريف الأهداف ووضع هيكلية لتحسين الموارد ووضع خطة للتنفيذ .
- التحضير والذي يشمل اختيار المشاركين وتدريبهم ووضع وسائل رقابية وتحديد آلية أدارة الأمور ذات الأولوية في التحسين .
- التطبيق :- من خلال توجيه مجهودات كل الأفراد نحو تحسين العمليات .
- المتابعة والتحسين :- من خلال متابعة الأنشطة ونتائج فرق العمل من طرف الإدارة.

2- **القياس المقارن** :- يعد القياس المقارن عملية قياس الأداء مقارنة بأداء المؤسسات الرائدة في نفس المجال وتحديد الكيفية التي عن طريقها حققت تلك المؤسسات ذلك المستوى من الأداء واستخدام تلك المعلومات كأساس للأهداف والاستراتيجيات والتطبيق . (يسترفيلد ،2004: 307) وذلك بهدف التحسين ولتحقيق هذا الهدف تتضح أهمية القياس المقارن حيث إن يتيح الفرصة المقارنة أدائها مع المؤسسات الأفضل والمتميزة ويمثل نقطة البداية لعملية التطوير . حيث يساعد المنظمة للبقاء على قيمة المنافسة بمتابعة التطورات الجارية خارجها ويسرع من عملية تحسين الأداء لمواجهة المنافسين . من خلال الاستخدام الأمثل للمعلومات التي يتم الحصول عليها ، ويتم تطبيق عملية القياس المقارن بنجاح من خلال :- (عبد المحسن ، 2002 :258)

- توجيه ودعم الإدارة العليا لعملية القياس والتزامها بالتغيير .
- الاختيار السليم لفريق القياس المقارن وتدريبه للتواصل مع الإدارة .
- وضوح الخطط الإستراتيجية المبينة لمصادر التقدم وأولويات القياس .
- إرساء الخطط الإستراتيجية وإمكانية حصر التطورات .

3- **طرق تحسين آليات الحوكمة للأداء المالي في شركات التامين للحوكمة** :- (نسيمة ،2017 : 60- 61)

أ- زيادة فرص التمويل الخارجي :- إن التطبيق الكفوء والفعال للحوكمة من شانه زيادة فرص الدخول لأسواق رأس المال ، وذلك من خلال القضاء على أهم عائقين أمام شركات التامين للوصول إلى مصادر التمويل الخارجي وهما :-

- عدم تماثل المعلومات بين الممولين والمقترضين .
- عدم قيام المقترضين بالعمل لمصلحة المقرض بالشكل الأفضل مما يعني إهمال ذوي المصالح المرتبطين بالشركة .

ب- تعظيم قيمة الشركة :- يؤدي ممارسة آليات الحوكمة إلى تعظيم قيمة الشركة وجذب المستثمرين مما يؤدي إلى رفع قيمة أسهم الشركات التي تمتاز فيها الحوكمة بفاعلية .

ت- تحسين العلاقة مع أصحاب المصالح :- إن أصحاب المصالح لهم دور كبير ومؤثرا على أدارة شركات التامين عن طريق محاولة الحصول على مكاسب سواء من خلال أدارة ومراقبة الشركة أو زيادة التدفقات النقدية حيث تزداد ثروة المساهمين أذا قامت الشركة بتأدية خدمات عملائها بالشكل المطلوب ، وحافظت على علاقاتها الجيدة مع الموردين وتقديم الإفصاح اللازم في الوقت المناسب .

ث- تخفيض مخاطر ألازمات المالية ويعود سبب الأزمات المالية التي تعاني منها الأسواق إلى ضعف حماية المستثمرين مما يجعل صافي التدفقات النقدية والعوائد على الاستثمارات أكثر حساسية للازمات المالية ذات التأثير السلبي على مستوى ثقة المستثمرين في الأسواق بحيث يخفض العائد على الاستثمار بشكل قد يعود إلى انهيار العملة وأسعار الأسهم ، فضلا عن ذلك فان فوائد المشروعات في الأسواق الناشئة أكثر تذبذبا منها في الأسواق المتطورة ويرجع ذلك إلى إن المديرين في تلك الأسواق اقل عقلانية وممارسة للحوكمة .

المبحث الثالث

تحليل ومناقشة النتائج

أولا :- تحليل الأوساط الحسابية والانحراف المعياري لمتغيرات البحث

لقد ركز البحث على احتساب المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري ومعاملات الاختلاف وشدة الإجابة لكل بعد من إبعاد المستخدمة في البحث :

1- تحليل الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير مجلس الإدارة

جدول (1) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير مجلس الإدارة

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	شدة الإجابة
1	يضع مجلس الإدارة السياسات والإجراءات التي تضمن احترام الشركة للأنظمة واللوائح والتزامها بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية لأصحاب المصالح	4.53	0.55	12%	89%
2	يقوم مجلس الإدارة بتنفيذ القوانين لتقليل المخاطر والإفصاح عن التقارير والقوائم المالية في الوقت المناسب	3.89	0.57	15%	66%
3	يعتبر مجلس الإدارة مسئول مسؤولية جنائية عن أي تحريف أو تزوير في المعلومات الخاصة بالشركة	2.92	0.59	20%	42%
4	يهتم مجلس الإدارة بتوفير بيئة رقابية فعالة وأعداد	3.79	0.47	12%	71%

	نظام للرقابة الداخلية				
5	يقوم مجلس الإدارة باستعراض وتوجيه إستراتيجية المؤسسة وخطط العمل الرئيسية وسياسة المخاطر ووضع أهداف الأداء	3.29	0.52	16%	39%
6	ينبغي على مجلس الإدارة اتخاذ القرارات السليمة والتحقق من تطبيق الخطط والتعليمات الصادرة لتحقيق أفضل مصلحة للشركة ومعرفة الانحرافات	3.24	0.48	15%	34%

المصدر :- من أعداد الباحثان بالاستناد على مخرجات برنامج Spss

يظهر من الجدول (1) بان أعلى وسط حسابي تحقق ضمن بعد مجلس الإدارة كان في الفقرة الأولى وقد بلغ (4.53)وبانحراف معياري (0.55) وبمعامل اختلاف (12%) ، علما إن الوسط الحسابي أعلى من الوسط الفرضي (3) وهذا مؤشر ايجابي على اهتمام مجلس الإدارة بالسياسات والإجراءات التي تتضمن احترام شركة التامين الوطنية بالأنظمة واللوائح والتزامها بالإفصاح لأصحاب المصالح عن المعلومات وبشفافية عالية . وبالمقابل فان أدنى وسط حسابي ضمن بعد مجلس الإدارة كان في الفقرة (3) وقد بلغ (2.92) وبانحراف معياري (0.59) وهو اقل من الوسط الفرضي (3) وهذا يعني إن شركة التامين الوطنية غير مسئولة قانونيا عن أي تحريف أو تزوير بالمعلومات الخاصة بالشركة .

2- تحليل الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير أدارة المخاطر

جدول (2) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير أدارة المخاطر

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	شدة الإجابة
1	توقع الخسائر المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شانها تقليل إمكانيات حدوث الخسائر	3.18	0.52	16%	39%
2	تهدف لجنة المخاطر إلى توفير مستوى رقابي كافي للمخاطر والضوابط المتعلقة بجميع أعمال الشركة	4.08	0.19	5%	95%
3	يتطلب تنويع أساليب إدارة المخاطر ومراجعتها بشكل دوري	4.03	0.05	1%	97%

المصدر :- من أعداد الباحثان بالاستناد على مخرجات برنامج Spss

يتبين من الجدول (2) بان أعلى وسط حسابي قد بلغ (4.08) وبانحراف معياري (0.19) وبمعامل اختلاف (95%) وبالمقارنة مع الوسط الفرضي (3) فان هذا المؤشر ايجابي ويشير إن الفقرة (2) ضمن بعد إدارة المخاطر والتي تتمثل بإدارة المخاطر توفر مستوى رقابي جيد لمواجهة المخاطر التي تواجه شركة التامين الوطنية ، إما الأوساط الحسابية الأخرى ضمن بعد أدارة المخاطر فقد كانت جميعها أعلى من الوسط الفرضي .

3- تحليل الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير ألمراجعة الداخلية

جدول (3) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير ألمراجعة الداخلية

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	شدة الإجابة
1	تعمل المراجعة الداخلية على فحص وتقييم كفاءة وفعالية أنظمة الشركة	4.29	0.41	10%	95%
2	مراجعة جميع المجالات المتعلقة بالجانب التقني في فترات محددة	4.00	0.11	3%	95%
3	تعمل الرقابة الداخلية على تقييم الأداء من الجانب المحاسبي والمالي	4.47	0.50	11%	95%
4	يتم ضمان مستوى كافي من الإفصاح والشفافية من خلال مراجعة التقارير المالية وقياس أثرها	4.08	0.19	5%	95%

المصدر :- من أعداد الباحثان بالاستناد على مخرجات برنامج Spss

يتضح من الجدول رقم (3) بان جميع الأوساط الحسابية للفقرات (4،3،2،1) كانت على النحو الأتي(4.08,4.47,4.00,4.29)وهي أعلى من الوسط الفرضي (3) وهذا مؤشر بان شركة التامين الوطنية تهتم بالمراجعة الداخلية في فحص وتقييم أنظمة الشركة والتأكيد على الجانب التقني وتقييم الأداء المالي والمحاسبي ، فضلا عن الإفصاح والشفافية فيما يتعلق بالتقارير المالية .

4- تحليل الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير ألمراجعة الخارجية

جدول (4) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير ألمراجعة الخارجية

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	شدة الإجابة
1	ينبغي أن يكون المراجع الخارجي مستقل تماما عن الشركة	4.08	0.15	4%	97%
2	توجد قوانين وإجراءات تضبط المراجعة الخارجية	4.16	0.31	7%	95%
3	كشف التلاعبات والأخطاء والغش من أهم أهداف المراجع الخارجي	4.37	0.47	11%	95%
4	ينبغي على المراجع الخارجي تأكيد المعلومات والتقارير المالية المنشورة من اجل زيادة الإفصاح والشفافية	4.42	0.49	11%	100%

المصدر :- من أعداد الباحثان بالاستناد على مخرجات برنامج Spss

يظهر من الجدول رقم (4) بان جميع الأوساط الحسابية للفقرات (4،3،2،1) كانت على النحو الأتي(4.42,4.37,4.16,4.08) وبانحرافات معيارية (0.15,0.31,0.47,0.49)وهي أعلى من الوسط الفرضي (3) وهذا مؤشر بان شركة التامين الوطنية تحدد قوانين وضوابط للمراجعة الخارجية ولديها القدرة على كشف التلاعبات والأخطاء .

5- تحليل الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير الخبير الاكتواري

جدول (5) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير الخبير الاكتواري

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	شدة الإجابة
1	ينبغي على الخبير الاكتواري[1] ان يكون مستقل عن مختلف الأطراف ذات المصلحة	4.37	0.70	16%	84%
2	يعتمد على الخبير الاكتواري لقياس المخاطر المستقبلية لشركة التامين وإيجاد الحلول	4.05	0.65	16%	92%
3	مسؤولية الخبير الاكتواري في تقديم البيانات الاكتوارية الصحيحة لإدارة شركة التامين	3.97	0.46	12%	79%
4	يسعى الخبير الاكتواري إلى تسعير المنتجات التأمينية للشركة	3.39	0.70	21%	53%
5	ينبغي على الخبير الحفاظ على المركز المالي لشركة التامين	4.39	0.54	12%	95%

المصدر :- من أعداد الباحثان بالاستناد على مخرجات برنامج Spss

يتضح من الجدول رقم (5) بان جميع الأوساط الحسابية للفقرات (4،3،2،1،5) كانت على النحو الأت(4.39,4.39,4.97,4.05,4.37) وهي أعلى من الوسط الفرضي (3) وهذا مؤشر بان شركة التامين الوطنية تؤكد على إن يكون الخبير الاكتواري مستقل عن مختلف الأطراف ذات المصلحة ، كما ينبغي على الخبير المحافظة على المركز المالي لشركة التامين الوطنية .

6- تحليل الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير مستوى تحسين الأداء المالي

جدول (6) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير مستوى تحسين الأداء المالي

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	شدة الإجابة
1	تتميز شركة التامين بالخدمة الجيدة للزبائن وسرعة تسوية التعويضات	4.03	11%	9	84%

[1] **الخبير الاكتواري :- وهو شخص حاصل على شهادة متقدمة في تخصص المالية أو الإحصاء يهتم بتحليل العوائد المستقبلية وتحليل تطور المخاطر وتسعير التغطيات الائتمانية**

2	يتم تقييم أداء الموظفين بشكل دوري	3.58	28%	10	68%
3	تطور مؤشرات أداء شركة التامين يعزز الثقة بها ويضمن حقوق أصحاب المصالح	3.37	37%	11	66%
4	ارتفاع هامش ربح الشركة	4.26	12%	13	87%
5	تتمتع شركة التامين بكفاءة توليد الأرباح من المبيعات والأموال المستثمرة	4.74	8%	28	100%
6	تسعى شركة التامين لاستغلال مواردها المتاحة لبلوغ أهدافها بأقل تكاليف	3.34	27%	2	79%
7	يوجد توافق بين منتجات شركة التامين ورغبات طالبيها	3.63	20%	4	84%
8	يتميز مؤشر العائد على الملكية بالتطور	4.24	13%	14	87%
9	تواجه شركة التامين مجموعة من المخاطر	3.74	18%	6	66%
10	للحوافز المالية الأثر في تحسين الأداء المالي	3.89	15%	8	71%
11	تتميز شركة التامين بانخفاض مخاطرة السيولة خلال الفترة الأخيرة	4.03	9%	7	82%
12	معدل أجور الموظفين مناسب	3.63	8%	28	79%
13	للمؤسسة هامش أمان يحقق توازنها المالي	4.24	27%	2	84%
14	خزينة المؤسسة موجبة	3.74	20%	4	87%
15	لشركة التامين القدرة على الوفاء بديونها في أجالها المحددة	3.89	13%	14	66%
16	لمدراء شركة التامين القدرة على استخدام مواردها المتاحة بفعالية وكفاءة للحصول على العائد	3.74	9%	7	71%

المصدر :- من أعداد الباحثان بالاستناد على مخرجات برنامج Spss

يتضح من الجدول رقم (6) بان جميع الأوساط الحسابية لجميع الفقرات ضمن بعد الأداء المالي وهي أعلى من الوسط الفرضي (3) وهذا مؤشر ايجابي عن قيام الشركة التامين الوطنية على استغلال مواردها لبلوغ أهدافها بأقل تكلفة وتقديم خدمات بسرعة من خلال السرعة في تسوية التعويضات ، فضلا عن قدرتها على مواجهة المخاطرة وانخفاض مخاطرة السيولة لدى شركة التامين الوطنية .

ثانيا :- تحليل علاقات الارتباط بين متغيرات البحث

جدول (7) تحليل علاقات الارتباط بين أبعاد الحوكمة وتحسين الأداء المالي

		Y
مجلس الإدارة	Pearson Correlation	.641**
	Sig. (2-tailed)	.003
أدارة المخاطرة	Pearson Correlation	.558*
	Sig. (2-tailed)	.030
المراجعة الداخلية	Pearson Correlation	.470
	Sig. (2-tailed)	.030
المراجعة الخارجية	Pearson Correlation	-.445
	Sig. (2-tailed)	.003
الخبيرالاكتواري	Pearson Correlation	.434
	Sig. (2-tailed)	.003

المصدر :- من أعداد الباحثان بالاستناد على مخرجات برنامج Spss

من الجدول اعلاه نجد إن :-

1- هنالك علاقة ارتباط بين متغير مجلس الإدارة و متغير مستوى تحسين الأداء المالي في حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.641) وهي قيمة تشير إلى قوة العلاقة بين المتغيرين وعند المقارنة بين القيمة مستوى المعنوية (0.05) مع القيمة الاحتمالية والبالغة (0.003) وبما ان مستوى المعنوية اكبر من القيمة الجدولية نستنتج إن علاقة الارتباط هي علاقة معنوية وبذلك يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية التي تشير إلى ((هنالك علاقة ارتباط قوية ومعنوية بين مجلس الإدارة ومستوى تحسين الأداء المالي))

2- يتبين من الجدول إن هناك علاقة ارتباط بين متغير أدارة المخاطرة و متغير مستوى تحسينالأداء المالي في حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (.558*) وهي قيمة تشير إلى قوة العلاقة بين المتغيرين وعند المقارنة بين القيمة مستوى المعنوية (0.05) مع القيمة الاحتمالية والبالغة (0.003) وبما ان مستوى المعنوية اكبر من القيمة الجدولية نستنتج إن علاقة الارتباط هي علاقة معنوية وبذلك يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية التي تشير إلى ((هنالك علاقة ارتباط قوية ومعنوية بين أدارة المخاطرة ومستوى تحسين الأداء المالي))

3- ويظهر من الجدول إن هناك علاقة ارتباط بين متغير المراجعة الداخلية و متغير مستوى تحسين الأداء المالي في حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (.470) وهي قيمة تشير إلى قوة العلاقة بين المتغيرين وعند المقارنة بين القيمة مستوى المعنوية (0.05) مع القيمة الاحتمالية والبالغة (0.003) وبما أن مستوى المعنوية اكبر من

القيمة الجدولية نستنتج أن علاقة الارتباط هي علاقة معنوية وبذلك يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية التي تشير إلى ((هنالك علاقة ارتباط قوية ومعنوية بين المراجعة الداخلية ومستوى تحسين الأداء المالي))

4- وهنالك علاقة ارتباط ضعيفة بين متغير المراجعة الخارجية و متغير مستوى تحسين الأداء المالي في حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (445.-) وهي قيمة تشير إلى قوة العلاقة بين المتغيرين وعند المقارنة بين القيمة مستوى المعنوية (0.05) مع القيمة الاحتمالية والبالغة (0.003) وبما ان مستوى المعنوية اكبر من القيمة الجدولية نستنتج إن علاقة الارتباط هي علاقة معنوية وبذلك يتم قبول فرضية العدم (لايوجد علاقة ارتباط قوية ومعنوية بين المراجعة الخارجية وتحسين الأداء المالي) ورفض الفرضية البديلة التي تشير إلى ((هنالك علاقة ارتباط عكسية قوية ومعنوية بين المراجعة الخارجية ومستوى تحسين الأداء المالي))

5- ويظهر من الجدول إن هناك علاقة ارتباط بين متغير الخبيرالاكتواري و متغير مستوى تحسين الأداء المالي في حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (434.) وهي قيمة تشير إلى قوة العلاقة بين المتغيرين وعند المقارنة بين القيمة مستوى المعنوية (0.05) مع القيمة الاحتمالية والبالغة (0.003) وبما أن مستوى المعنوية اكبر من القيمة الجدولية نستنتج أن علاقة الارتباط هي علاقة معنوية وبذلك يتم رفض فرضية العدم (لايوجد علاقة ارتباط قوية ومعنوية بين الخبير الاكتواري وتحسين الأداء المالي) ، و قبول الفرضية البديلة التي تشير إلى ((هنالك علاقة ارتباط متوسطة ومعنوية بين الخبيرالاكتواري ومستوى تحسين الأداء المالي))

ثالثا :- تحليل الانحدار الخطي البسيط

1- اختبار نموذج معادلة الانحدار الخطي للمتغير المستقل بعد مجلس الإدارة و بعد تحسين الأداء المالي

جدول (8)

اثر الانحدار البسيط بين متغير مجلس الإدارة كمتغير مستقل ومتغير مستوىتحسين الأداء المالي

المتغير المستقل	المعلمات	T	T الجدولية	القيمة الاحتمالية	معامل التحديد	F المحسوبة	F الجدولية	Sig.
الحدالثابت	2.28575	4.37709	2.015	0	0.4111	10.4713	2.34	.005[b]
مجلس الإدارة	0.41981	3.23594		0.005				

المصدر :- من أعداد الباحثان بالاستناد على مخرجات برنامج Spss

يتبين من خلال الجدول رقم (7) و (8) أن هناك علاقة تأثير طردية بين متغير مجلس الإدارة وتحسين الأداء المالي ،وهي علاقة معنوية حيث أن قيمة f المحسوبة أعلى من القيمة الجدولية وبمستوى معنوية (0.005) اقل من مستوى المعنوية (0,05)مما يعني معنوية نموذج الاختبار ، وبهذا ترفض الفرضية العدمية الأولى التي تنص على (لايوجد اثر ذي دلالة معنوية بين مجلس الإدارة وتحسين الأداء المالي) وقبول الفرضية البديلة (وجود اثر ذي دلالة معنوية بين مجلس الإدارة وتحسين الأداء المالي) ويعود ذلك إلى دور مجلس الإدارة في تحسين الأداء المالي لشركة التامين

الوطنية ،ولقد بلغ معامل التحديد R (0.41)مما يعني أن المتغير مجلس الإدارة يشكل (41%) من المتغيرات المؤثرة في تحسين الأداء المالي والباقي يعود إلى متغيرات أخرى .

2- اختبار نموذج معادلةالانحدار الخطي للمتغيرالمستقل بعد أدارة المخاطر وبعد تحسين الأداء المالي

جدول (9)

اثر الانحدار البسيط بين متغير أدارة المخاطر كمتغير مستقل ومتغير مستوىتحسين الأداء المالي

المتغير المستقل	المعلمات	T	T الجدولية	القيمة الاحتمالية	معامل التحديد	F	F الجدولية	Sig.
الحد الثابت	2.70561	5.54364	2.015	0	0.3111	13.7738	2.34	0
أدارة المخاطرة	0.31854	2.60265		0				

المصدر :- من أعداد الباحثان بالاستناد على مخرجات برنامج Spss

يتضح من خلال الجدول رقم (7) والجدول (9) أن هناك علاقة ارتباط مابين متغير أدارة المخاطر وتحسين الأداء المالي اذا بلغت معامل الارتباط (0.558) وهي علاقة معنوية اذ أن قيمة f المحسوبة أعلى من قيمة f الجدولية بمستوى معنوية (0) وهو اقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يعني معنوية نموذج الاختبار وبهذا يتم رفض الفرضية العدمية الفرعية الثانية (لايوجد اثر ذو دلالة معنوية بين أدارة المخاطر وتحسين الأداء المالي)وقبول الفرضية البديلة (يوجد اثر ذو دلالة معنوية بين أدارة المخاطر وتحسين الأداء المالي) مما يعني أن إدارة المخاطر في شركات التامين له اثر في تحسين الأداء المالي ،كما بلغت قيمة معامل التحديد (0.3111) وهذا يعني أن متغير أدارة المخاطر يؤثر في تحسين الأداء المالي بنسبة(31%) والباقي يعود إلى متغيرات أخرى .

3- اختبار نموذج معادلة الانحدار الخطي للمتغير المستقل بعد المراجعة الداخلية و بعد تحسين الأداء المالي

جدول (10)

اثر الانحدار البسيط بين متغير المراجعة الداخلية كمتغير مستقل ومتغير مستوىتحسين الأداء المالي

المتغير المستقل	المعلمات	T	T الجدولية	القيمة الاحتمالية	معامل التحديد	F	F الجدولية	Sig.
الحدالثابت	2.86391	5.33539	2.015	0	.470a	14.2521	2.34	0
المراجعة الداخلية	0.2752	2.06205		0				

المصدر :- من أعداد الباحثان بالاستناد على مخرجات برنامج Spss

يفسر الجدول أعلاه اثر الانحدار البسيط بين ألمراجعة الداخلية كمتغير مستقل ومتغير مستوى تحسين الأداء المالي كمتغير تابع ومن الجدول (10) يتضح ان هناك علاقة **تأثير** بين متغير المراجعة الداخلية وتحسين الأداء المالي

بمستوى معنوية (0) وهي اقل من مستوى المعنوية(0.05)وبهذا يتم رفض فرضية العدم (لا يوجد اثر ذو دلالة معنوية بين المراجعة الداخلية وتحسين الأداء المالي) وقبول الفرضية البديلة (يوجد اثر ذو دلالة معنوية بين متغير المراجعة الداخلية وتحسين الأداء المالي) ، وهذا يعني إن المراجعة الداخلية تؤثر على تحسين الأداء المالي ،وبمعامل تحديد قيمته (0.470a) اي أن متغير المراجعة الداخلية يؤثر بما نسبته 47%في تحسين الأداء المالي. ومن قيمة المعلمة (0.2752) والتي تشير كمية التغير في المتغير المستقل المراجعة الداخلية للحصول زيادة وحدة واحدة في المتغير المعتمد. وعند مقارنة القيمة الاحتمالية لهذه المعلمة مع القيمة الجدولية نستنتج أن قيمة المعلمة قيمة معنوية

4- اختبار نموذج معادلة الانحدار الخطي للمتغير المستقل بعد المراجعة الخارجية و بعد تحسين الأداء المالي

جدول (11) اثر الانحدار البسيط بين متغير المراجعة الخارجية كمتغير مستقل ومتغير تحسين الأداء المالي

المتغير المستقل	المعلمات	T	T الجدولية	القيمة الاحتمالية	معامل التحديد	F	F الجدولية	Sig.
الحد الثابت	3.964	4.286	2.015	.000	0.21	10.25	2.34	0
المراجعة الخارجية	.039	.017		.000				

المصدر :- من أعداد الباحثان بالاستناد على مخرجات برنامج Spss

يظهر الجدول أعلاه اثر الانحدار البسيط بين المراجعة الخارجية كمتغير مستقل ومتغير مستوى تحسين الأداء المالي كمتغير تابع ومن الجدول نجد ان هناك اثر بين متغير المراجعة الخارجية وتحسين الأداء المالي وبمستوى معنوية (0.000)وهي اقل من مستوى المعنوية (0,05)وهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة وهي (وجود اثر ذي دلالة معنوية بين متغير المراجعة الخارجية ومتغير تحسين الأداء المالي) ، وان قيمة fالمحسوبة أعلى من قيمة f الجدولية ، كما بلغت قيمة معامل التحديد(0.21)وهذا يعني بان متغير المراجعة الخارجية يؤثر بنسبة 21% في تحسين الأداء المالي . ومن قيمة المعلمة (.039) والتي تشير كمية التغير في المتغير المستقل المراجعة الخارجية للحصول زيادة وحدة واحدة في المتغير المعتمد. وعند مقارنة القيمة الاحتمالية لهذه المعلمة مع القيمة الجدولية نستنتج أن قيمة المعلمة قيمة معنوية

5- اختبار نموذج معادلة الانحدار الخطي للمتغير المستقل بعد الخبير الاكتواري و بعد تحسين الأداء المالي

جدول (12)اثر الانحدار البسيط بين متغير الخبيرالاكتواري كمتغير مستقل ومتغير تحسين الأداء المالي

المتغير المستقل	المعلمات	T المحسوبة	T الجدولية	القيمة الاحتمالية	معامل التحديد	F	F الجدولية	Sig.
الحد الثابت	2.031	3.968	2.015	.000	0.34	13.488	2.34	0
المتغير الخبير	.481	3.868		.000				

المصدر :- من أعداد الباحثان بالاستناد على مخرجات برنامج Spss

يبين الجدول أعلاه اثر الانحدار البسيط بين الخبيرالاكتواري كمتغير مستقل ومتغير مستوى تحسين الأداء المالي كمتغير تابع ومن الجدول نجد أن هناك اثر معنوي بين متغير الخبير الاكتواري وتحسين الأداء المالي وبهذا يتم قبول الفرضية البديلة وهي (وجود اثر معنوي بين متغير الخبير الاكتواري وتحسين الأداء المالي) كما أن قيمة f المحسوبة أعلى من قيمة f المجدولة وبمستوى معنوية (0.000)وهو اقل من (0.05) ، كما بلغ معامل التحديد (0.34) وهذا يفسر على ان المتغير الخبير الاكتواري يؤثر بنسبة 34% في تحسين الأداء المالي . ومن قيمة المعلمة (.481) والتي تشير كمية التغير في المتغير المستقل الخبيرالاكتواري للحصول زيادة وحدة واحدة في المتغير المعتمد. وعند مقارنة القيمة الاحتمالية لهذه المعلمة مع القيمة الجدولية نستنتج أن قيمة المعلمة قيمة معنوية

رابعا :- تحليل الانحدار المتعدد

لدراسة مدى تأثير المتغيرات المستقلة والمتمثلة بمجلس الإدارة و إدارة المخاطرة ومتغير المراجعة الداخلية و متغير المراجعة الخارجية ومتغير الخبير الاكتواري على متغير تحسين الأداء المالي كمتغير معتمد ، ولقد تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد وكما موضح من الجدول الأتي

جدول (13) نتائج تحليل التباين بين متغيرات البحث

المتغير المستقل	المعلمات	القيمة الاحتمالية	معامل التحديد	F المحسوبة	F الجدولية	Sig.
الحد الثابت	2.103	.082	.700	12.642	2.34	0.000
مجلس الإدارة	1.198	.002				
أدارة المخاطرة	1.120	.002				
المراجعة الداخلية	2.183	.004				
المراجعة الخارجية	-1.125	.002				
المتغير الخبير	2.096	.003				

المصدر :- من أعداد الباحثان بالاستناد على مخرجات برنامج Spss

يوضح الجدول أعلاه النتائج الآتية :-

1- يؤثر متغير مجلس الإدارة على المتغير التابع بلغ (1.198) وهذا معناه عند تغير متغير مجلس الإدارة وحدة واحدة فان متغير التابع سيتغير بمقدار (1.198)

2- يؤثر متغير أدارة المخاطرة على المتغير التابع بلغ (1.120) وهذا معناه عند تغير متغير أدارة المخاطرة وحدة واحدة فان متغير التابع سيتغير بمقدار (1.120)

3- يؤثر متغير المراجعة الداخلية على المتغير التابع بلغ (2.183) وهذا معناه عند تغير متغير المراجعة الداخلية وحدة واحدة فان متغير التابع سيتغير بمقدار (2.183)

4- يؤثر متغير المراجعة الخارجية على المتغير التابع بلغ (1.125-) وهذا معناه عند تغير متغير المراجعة الخارجية وحدة واحدة فان متغير التابع سيتغير بمقدار (1.125-)

5- يؤثر متغير الخبير على المتغير التابع بلغ (2.096) وهذا معناه عند تغير متغير الخبير وحدة واحدة فان متغير التابع سيتغير بمقدار (2.096)

6- بلغت قيمة معامل التحديد (0.70) وهذه القيمة تشير إلى ان المتغيرات المختارة والمتمثلة بمجلس الإدارة وإدارة المخاطرة والمراجعة الداخلية والخارجية والخبير تؤثر بمقدار 70% في المتغير التابع و المتمثل بمستوى تحسين الأداء المالي ، إما النسبة المتبقية والبالغة 30% فتعود إلى متغيرات أخرى لم يذكرها البحث .

7- كما تشير قيمة F المحسوبة والبالغة (12.642) وهي أعلى من قيمة F الجدولية البالغة (2.34)مما يعني معنوية النموذج المختار الكلية.

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

أولا :- الاستنتاجات

1- تعد الحوكمة مرجعا لصنع السياسات التي تعتمد الأطر القانونية والتنظيمية لنظام الحوكمة في الشركات من خلال المساهمة في جذب المستثمرين الأجانب والمحليين .

2- يظهر من التحليل بان شركة التامين الوطنية غير مسئولة قانونيا عن إي تحريف أو تزوير بالمعلومات الخاصة بالشركة .

3- يتوفر لدى شركة التامين الوطنية خبير اكتوري مستقل عن مختلف الأطراف ذات المصلحة ويهتم بضبط المركز المالي لشركة التامين الوطنية .

4- يتبين من التحليل بان علاقات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع كانت موجبة باستثناء العلاقة بين متغير المراجعة الخارجية ومتغيرتحسين الأداء المالي فقد كانت سالبة .

5- اظهر التحليل الإحصائي بان أعلى معامل التحديد في النموذج كان في ظل أهمية المتغير المستقل والمتمثل بالمراجعة الداخلية في المتغير التابع والمتمثل مستوى تحسين الأداء المالي وقد بلغ (0,47) وهذا يعني إن المراجعة الداخلية تفسر ما يقارب (47%) من المتغيرات التي تؤثر في الأداء المالي ، إما النسبة الباقية والبالغة (53%) فهي تعود إلى متغيرات أخرى في البحث .

ثانيا :- التوصيات

1- ضرورة التأكيد على دور الدولة في تفعيل حوكمة الشركات من خلال التشريعات والقوانين التي تشجع على أتباع الأسلوب المناسب للمحافظة على الأموال ألعامه وزيادة الاستثمارات .

2- ضرورة الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات في شركة التامين الوطنية وذلك لأثرها على تحسين الأداء المالي للشركة .

3- التأكيد على آليات حوكمة الشركات وإمكانية تطبيقها في شركة التامين الوطنية لأنها تساهم في توفير الشفافية والمصداقية للقوائم المالية التي يتم أعدادها من قبل الشركة .

4- يسهم تطبيق المبادئ السياسية للحوكمة في تقليل المخاطرة التي يمكن إن تواجه شركة التامين الوطنية وإمكانية مواجهتها في حال حدوثها .

5- نوصي شركة التامين الوطنية بتطبيق آليات حوكمة الشركات بكل تفاصيلها ، لان خلال البحث تبين بان هناك تطبيق للآليات الحوكمة ولكن نسبي .

المصادر :-

أولا :- المصادر العربية :-

1- إبراهيم ، عبد السلام و كريم ،فاضل ، 2008، **حوكمة الشركات ضرورة إستراتيجية لمنظمات الألفية الجديدة** ، دراسة تحليلية في عدد منظمات صناعة خدمات التامين ألعامه ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية .

2- إبراهيم ، محمد ، 2013 ، **أدارة وتقييم الأداء الوظيفي** ، دار جرير ، البحرين

3- إسماعيل ، علي عبد الجابر ، 2010، **العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية ودورة التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في القطاعين المصرفي والصناعي** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الأعمال ، الأردن .

4- الأحمد ، عمار شهاب و احمد ، عثمان آمين ، 2017، **اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات ومبادئها في تحسين الأداء المؤسسي بالتطبيق في إحدى الشركات المساهمة في محافظة السليمانية** ، مجلة جامعة التنمية البشرية ، المجلد3، العدد1 .

5- براهمة ، كنزة ، 2014 ، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات** ، دراسة حالة مؤسسة المحركات ، رسالة ماجستير ، جامعة القسطيطينية ، الجزائر .

6- الباقي ،موفق ،2003 ، **من اجل تعزيز حوكمة الشركات في لبنان** ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، القاهرة ، مصر .

7- حماد ، طارق عبد العال ، 2005 ، **حوكمة الشركات المفاهيم – المبادئ – التجارب** ، تطبيقات الحوكمة في المصارف ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر .

8- الحسيني ، فلاح حسن و عبد الرحمن ، مؤيد ، 2008 ، **أدارة البنوك كمدخل كمي واستراتيجي معاصر** ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن .

9- جودة ، فكري ، 2008 ، **مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ بازل للرقابة المصرفية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، كلية التجارة ، غزة ، فلسطين .

10- سليمان ، محمد مصطفى ، 2009 ، **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر .

11-الشيخ ، عبد الرزاق حسن ، 2002، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم** – دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، كلية التجارة ، غزة ، فلسطين .

12- صهيون ، تحسين سعيد ، 2015 ، **مدى تطبيق قواعد الحوكمة وأثارها المتوقعة على أداء الشركات المساهمة العاملة في فلسطين** – دراسة تطبيقية بطريقة نسب التحليل المالي ، رسالة ماجستير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، كلية التجارة ، غزة ، فلسطين .

13- العبد ، بمبا ،2014 ، **مساهمة محاسبة التكاليف في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** ، كلية العلوم التسيير ، جامعة بكرة .

14- العقيلي ، عمر ، 2001، **مدخل إلى المنهجية المتكاملة لإدارة الجودة الشاملة** ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن .

15- عبد المحسن ، توفيق محمد ، 2002 ، **تقييم الأداء ، مداخل جديدة لعالم جديد** ، دار النهضة العربية ، مصر .

16- طارق ، عبد العال حماد ، 2005، **حوكمة الشركات (المفاهيم ، المبادئ ، التجارب ، تطبيقات الحوكمة في المصارف)** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية .

17- طالب ، علاء فرحان ،2011، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي والاستراتيجي** ، دار الحناء للنشر ، عمان ، الأردن .

18- مشكور ، سعود جايد و عبد ، حيدر عباس ، 2018 ، **نظام حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية ، مدخل معاصر للإصلاح المالي والإداري في العراق**– دراسة عملية في عينة من القطاعات العامة والخاصة www.ersearchate .net/ publication / 32984105.

19- المشهداني ، أيمان شيحان وطالب ، علاء فرحان ، 2011، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي والاستراتيجي للمصارف** ، دار صفاء للنشر ، عمان ، الأردن .

20- نسيمة ، مرابط ، 2017، **دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التامين** ، دراسة حالة الصندوق الوطني لتعاضد ألفلاحي لام البواقي ، جامعة أم البواقي ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، الجزائر .

21-يسترفيلد ، ديل ،2004 ، ترجمة راشد بن محمد الجمالي ، **أدارة الجودة الشاملة** ، جامعة الملك سعود ، السعودية .

22- يحياوي ، الهام و بوحديد ، ليلى ،2014، **الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية** ، حالة المؤسسة الجزائرية الجديدة للتعليب (NCA) بالروبية ، مجلة المؤسسات الجزائرية ، العدد 5 ، الجزائر .

ثانيا :- المصادر الأجنبية

1-Gillan,H,Stuart,I,Jay,C, **2007, Trade offs in corporate Governance :- Evidence from board structures and charter provision** , College of business university of texas .

2- Miller ,K&Bromiley, P, 1990, **Strategic risk and corporate performance : an Analysis of alter native risk measures** , Management journal , Vol 33, no(4).

3- Norme ISO9000.2000. **System management de- la quality** , principles el vecabulaires .

4- Sophie,B,Richard,L,2007**: Corporate Governance Research on the free web , A Selected Annotated Guide** :- Reference services Review , 35(3), 497.